

26 April 2005

Arabic

Original: Chinese and English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٥

المسائل النووية في الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من الصين

يلتمس الوفد الصيني إدراج العناصر التالية في تقرير اللجنة الرئيسية الثانية وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض.

١ - الأمن الإقليمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، أمران مترابطان ارتباطاً وثيقاً. ومن ثم، ينبغي للأطراف المعنية بذل مزيد من الجهود لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو تغلب فيه روح المصالحة، وذلك بهدف تعزيز السلام والاستقرار بقدر كبير في المنطقة. وينبغي دعم الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن ليقوما بدور أكثر نشاطاً في هذه العملية. وينبغي للأطراف المعنية أن تغتني الفرص المؤاتية للسعي إلى إيجاد حل سليم لقضايا الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام".

٢ - ينبغي دعم مقترحات بلدان الشرق الأوسط وجهودها الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي بذل جهود ملموسة لإنشاء هذه المنطقة وفقاً لقرارات الجمعية العامة والقرار الذي اتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ١٩٩٥ والأحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٠.

٣ - ينبغي حل المسألة النووية الإيرانية بصورة عقلانية عن طريق الحوار في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي تشجيع جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تعاونها الشامل مع الوكالة بغية إيجاد حل سليم لجميع المسائل المعلقة. وينبغي تقديم الدعم لجمهورية إيران

الإسلامية وبلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - المدعومة من قبل الممثل السامي، في مفاوضاتها الجارية بشأن التوصل إلى حل طويل الأجل. وتصميم جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الأوروبي على حل هذه المسألة عن طريق المفاوضات مدعاة للتقدير. ويحدونا أمل في أن تسفر المفاوضات عن نتائج ملموسة في موعد قريب.

٤ - إن قرار الجماهيرية العربية الليبية التخلي عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل وقبولها عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر يمثل إنجازا بارزا للجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية بالوسائل السلمية. وقرار الجماهيرية العربية الليبية له دلالة كبيرة من حيث تدعيم نظام عدم الانتشار النووي الدولي وتعزيزه.

٥ - ينبغي لإسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار على أساس كونها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون إبطاء. وينبغي للدول المعنية في المنطقة التوقيع على اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي والتصديق عليهما. فهذه التدابير جميعها تمثل أمرا أساسيا لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ولإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.